خلّد الله ظلال خلافته السابغة الوارفة ، وأفاض على العالمين سِجال رأفته المترادفة . ويسّر له النصر المتين ، وسهّل له الفتح المبين ، بجاه حبيبه ورسوله محمد الأمين . آمين .

وها هنا مقدمة تشتمل على أمور ثلاثة ينبغى ذكرها أمام الشروع فى المقصود ، فنقول بعون الله المعبود :

الأمر الأول

فى الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف .

قال الأندلسى فى شرح بديعية رفيقه ابن جابر[1] « علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعانى والبيان والبديع ؛ والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين ، لأنها راجعة إلى المعانى ، ولا فرق فى ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى العقل ، ولذلك قُبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحترى ، وأبى تمام ، وأبى الطيب وهلم جرّا » . اهـ

وأقول : الكلام الذى يستشهد به نوعان : شعر وغيره :

فقائل الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع :

(الطبقة الأولى) : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ القيس والأعشى .

(١) الأندلسى هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعينى المتوفى سنة ٧٧٩ . وابن جابر هو ابو عبد الله محمد بن احمد بن على بن جابر الهوارى المولود سنة ٦٩٨ والمتوفى سنة ٧٨٠ . وكلاهما نحوى . وكان أولهما معروفا بالبصير ، والآخر يعرف بالضرير ، وبديعيته تسمى « بديعية العميان » ، واسمها « الحلة السيرا ، فى مدح خير الورى » . وكانا يترافقان فى التجوال والسفر من الأندلس إلى بلاد المشرق ، حيث طوفا زمنا طويلا فى ربوع مصر والشام .

(الثانية): المخضرَمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلَبيد وحسّان.

(الثالثة): المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

(الرابعة): المولَّدون، ويقال لهم المحْدَثون، وهم مَن بعدهم إلى زماننا، كبشّار بن بُرد وأبى نُواس.

فالطبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرهما إجماعاً. وأما (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها.

وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبى إسحاق، والحسن البصرى وعبد الله بن شبرُمة، يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمّة وأضرابهم، كما سيأتى النقل عنهم فى هذا الشرح إن شاء الله، فى عدة أبيات أُخذت عليهم ظاهراً؛ وكانوا يعدّونهم من المولّدين لأنهم كانوا فى عصرهم، والمعاصرة حجاب.

قال ابن رشيق فى العمدة[1] «كل قديم من الشعراء [فهو[2]] محدَث فى زمانه بالإضافة إلى من كان قبله. وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسَنَ هذا المولّد حتّى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره — يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق — فجعله مولّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين. وكان لا يعدّ الشِّعر إلاّ ما كان للمتقدّمين، قال الأصمعى: جلست إليه عشر حجج[3]، فما سمعته يحتج ببيت إسلامى».

وأما (الرابعة) فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثَق به منهم، واختاره الزمخشرى، وتبعه الشارح المحقق؛

(١) العمدة ١ : ٥٦.
(٢) التكملة من العمدة.
(٣) فى بعض نسخ العمدة: «ثمانى حجج».

فإنّه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح .

واستشهد الزمخشري أيضاً في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعره ، وقال : « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فأجعل مايقوله بمنزلة مايرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » اهـ

واعتُرِض عليه بأن قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق ، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ومن البيّن أن إتقان الرواية [لا[1]] يستلزم اتقان الدراية . وفي الكشف أن القول رواية[2] خاصة ، فهي كنقل الحديث بالمعنى .

وقال المحقق التفتازاني في القول بأنه بمنزلة نقل الحديث بالمعنى : « ليس بسديد ، بل هو بعمل الراوي أشبه ، وهو لا يوجب السماع ، إلاّ ممّن كان من علماء العربية الموثوق بهم ، فالظاهر أنه لا يخالف مقتضاها ، فإن استُؤنس به ولم يجعل دليلا ، لم يرد عليه ماذكر ولا ماقيل ، من أنه لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريريّ وأضرابه ، والحجة فيما رووه لا فيما رأوه . وقد خطّئوا المتنبي وأبا تمام والبحتريّ في أشياء كثيرة كما هو مسطور في شروح تلك الدواوين .

---

(١) تكملة لا يصلح الكلام بدونها . وفي حاشية الكشاف لعمر بن عبد الرحمن القزويني بدار الكتب المصرية ٨٣ م تفسير ، ما نصه :

« قوله : فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، قيل عليه : عمل الراوي ليس بحجة في مثله اتفاقا ، إذ لا يدل على عدم العدالة . وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية ، لا سيما في الشعر فإنه محل الضرورات . والجواب عنه : أن القول رواية خاصة فهو كنقل الحديث بالمعنى » .

(٢) في النسختين : « دراية » ، والوجه ما اثبت . وانظر الحاشية السابقة .

وفى الاقتراح[١] للجلال السيوطى : « أجمعوا على أنه لا يُحتجُّ بكلام المولَّدين والمحدَثين فى اللغة والعربية . وفى الكشَّاف مايقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد على مسألة بقول أبى تمام الطائى[٢] . وأوّلُ الشعراء المحدثين بشّار بن برد ، وقد احتج سيبويهِ ببعض شعره تقرباً إليه ، لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره ، ذكره المرزبانى وغيره . ونقل ثعلب عن الأصمعى أنه قال : ختم الشعر بابراهيم بن هَرْمة وهو آخر الحجج[٣] » اهـ .

وكذا عدّ ابن رشيق فى العمدة[٤] طبقات الشعراء أربعاً ، قال : هم جاهلى قديم ، ومخضرم ، وإسلامى ، ومحدث . قال : ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدريج هكذا فى الهبوط إلى وقتنا هذا .

وجعل الطبقات بعضهم سناً ، وقال : الرابعة المولَّدون وهم من بعدهم كأبى الطيب المتنبى .

والجيد هو الأول ، إذ ما بعد المتقدمين لايجوز الاستدلال بكلامهم ، فهم طبقة واحدة ، ولا فائدة فى تقسيمهم .

---

(١) الاقتراح فى أصول علم النحو وجدله . ذكر فى مقدمته أنه اختزل فيه من تضاعيف خصائص ابن جنى ما يتعلق بهذا الفن ، وأنه أول مقيم لهذا العلم . وقد طبع هذا الكتاب مرتين فى حيدر أباد .

(٢) فى الاقتراح ٢٦ : « بقول حبيب بن أوس » . وبين هذا الكلام وتاليه فيه : « ثم قال : وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة . فهو من علماء العربية ، فاجعل ما أقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه » .

(٣) فى الأغانى ٤ : ١٠٤ : « كان الأصمعى يقول : ختم الشعراء بابن هرمة ، وحكم الحضرى ، وابن ميادة ، وطفيل الكنانى ، وكثير العذرى » .

(٤) العمدة ١ : ٧٢ .